سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 : مشاكل وحلول

م. إبراهيم حربي إبراهيم*

المستخلص:

يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل كبيرة منها تدني الاستثمارات ومشاكل معقدة و شائكة موروثة عن سنين طويلة من الحصار والحروب التي مر بها العراق وسياسات اقتصادية خاطئة للحكومات التي اعقبت انتهاء النظام السابق وانخفاض وتدهور القطاعات الانتاجية بسبب الدمار الذي اصابها نتيجة الحروب أو بسبب التقادم، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعاشية وضعف التطابق أو التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولفهم المشاكل التي تواجه الاستثمار يجب التعرف على سمات هذا الاقتصاد وقوته او ضعفه لما له من آثار تؤثر بشكل مباشر على نجاح او فشل الاستثمار في البلد .

Abstract

Iraqi economy faces significant problems, including low investment, and complex and compounded problems inherited from the long years of siege and war experienced by Iraq, and wrong economic policies for governments that followed the former regime, and the low end and the deterioration of the productive sectors due to the devastation, as a result of war or because of the statute of limitations, and the low technical and living levels of employees and weak congruence or sectorial overlap between the different economic sectors. To understand the problems facing the investment it must be to identify the attributes of this economy and the strength or weakness it because of its directly effects affect the success or failure of investment in the country.

المقدمة:

تتحدث أغلبية دول العالم اليوم كثيرا عن مكانة جذب الاستثمارات الخارجية سواء العربية منها أو الأجنبية لتنمية اقتصاداتها، وعملت على منح التسهيلات المساعدة لتلك الاستثمارات. إلا انه في معظم الدول العربية ومنها العراق لم تتوفر العوامل المساعدة على تهيئة المناخ الملائم، مما أدى إلى جعل عملية جذب الاستثمار غير ناجحة، مما جعل العراق على الهامش بالنسبة لهذا النشاط الحيوي. والسبب في ذلك يعود باختصار شديد إلى إن اجتذاب الاستثمارات يرتبط بمجموعة عوامل مختلفة في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي، على الرغم من قناعة صاحب القرار بدور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وما يمكن أن تحققه الاستثمارات في زيادة النمو الاقتصادي إذا ما أحسن تنظيمها، وذلك لان هناك مزايا وسمات تنجم عن الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية من دون دراسة مستفيضة لهذه العملية الاقتصادية.

لقد تعثرت الجهود المبذولة في العراق وخاصة فيما يتعلق بالبرامج الاستثمارية بسبب الظروف القاهرة التي مر بها العراق ، فضلاً عن ما يعانيه من نقص الخبرة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي ومتطلباته. وبدأ حالياً الأخذ بالاهتمام بموضوع الاستثمار وتشجيعه لاسيما الاستثمار الخارجي .

* معهد التكنولوجيا / بغداد .

مقبول للنشر بتأريخ 2015/4/5

1. أهمية الدراسة:

يعد موضوع الاستثمار من الموضوعات المهمة المباشرة كمصدر أساسي لدعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية و تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في المقاييس الاقتصادية العامة، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شانها جذب الاستثمارات الا ان هناك معوقات تصطدم مع الاستثمار الاجنبي والنتيجة هي الحد من كمية رؤوس الاموال الاجنبية التي تدخل الى العراق .

3. فرضية الدراسة:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار اقتصادية سواء ايجابية او سلبية، لذا يجب تفعيل أيجابياته والتقليل من آثاره السلبية .

4. هدف الدراسة:

تشخيص العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تنافسية القطاعات لجذب عدد اكبر من المستثمرين .

5. منهج الدراسة:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع ، لمعرفة العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003.
وسوف نسلط الضوء على مفهوم الاستثمار ، والعقبات ، والحلول ، من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : 1- الجانب النظري للاستثمار . 2- سمات وملامح الاقتصاد العراقي
المبحث الثاني : العقبات التي تواجه الاستثمار في العراق .
المبحث الثالث : الحلول المقترحة لجذب الاستثمار المباشر في العراق.
الاستنتاجات والتوصيات :
المصادر :

المبحث الأول

اولا: الجانب النظري

1- تعريف الاستثمار:

كلمة استثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طـرف المفكرين و الاقتصاديين و غيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه و تعددت. وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية، الحرمان، الانتظار[1]. لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار. و الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموما، و قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي[2]. وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمدعو بالادخار والموجه إلى خلق الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة ازدياد الطلب، وطالما أن المستثمر جاهز لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون جاهزا أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

2- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار في اللغة من ثمر ، والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر يعني ينمي أي يزيد ، والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج ، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية ، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات[3]. والنماء عادة ما يكون في الأموال سواء كانت في صورتها النهائية النقدية او المالية او

(1) الجمعية المصرية للأوراق المالية، دليل المستثمر لتمويل الشركات، مصر، 2003، ص 23
(2) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، 1997، ص 30
(3) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء 2-1 ، دار الدعوة ، أستانبول ، تركيا ، 1989 ، ص100 .

التجارية ، او في صورها الاخرى المختلفة سواء كانت على شكل عقارات او منقولات ، فضلاً عن الصور المعنوية التي برزت حديثا والمتمثلة في حقوق الملكية الفكرية والادبية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف[4]

ومفهوم الاستثمار بمعناه الاقتصادي عده البعض ((تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية))[5] ، ويقسم الاستثمار بصورة عامة[6] . على وفق طريقة الاستثمار على نوعين رئيسين هما :-

- الاستثمار المباشر : إذ يتم تقديم رأس المال مقرونا بتحمل المستثمر مهام إدارته او المساهمة في إدارته او الرقابة على أسلوب استخدامه .
- الاستثمار غير المباشر: إذ يتم بتقديم القروض ويعبر عنه بتعبير استثمار الحافظة او على وفق المنطقة الجغرافية التي تحتضنه ، على نوعين رئيسين هما
- الاستثمار الداخلي :-وهو الذي يتم في داخل بلد المستثمر .
- الاستثمار الخارجي : وهو الذي يتم في خارج بلد المستثمر أي في بلد أجنبي . وهذا النوع يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) ويرمز له عادة بـ(F.D.I) أي الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الاستثمار الاجنبي المباشر :

ويمكن تعريفه بأنه "توظيف وتنمية رأس المال الاجنبي في دولة اخرى عبر الحدود الوطنية على شكل اصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية ويكون الاشراف على ادارتها من قبل المستثمر الاجنبي الذي يتخذ شكل فرد او مجموعة افراد (شركة) يقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية ويعد احد قنوات التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية[*] التي مركزها البلد الام"[7]. يأخذ "FDI" اشكالاً مختلفة منها الاستثمار المملوك بالكامل والاستثمار المشترك والاستثمار في المناطق الحرة والنوع الاخير تقوده الشركات المتعددة الجنسية[8]. وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة حيث يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بإكمال المدخرات المحلية ويسهم في مجموع الاستثمارات في الاقتصاد القومي دون أن يضيف أعباء جديدة للدين الخارجي . وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي الوافد في قدرته على خلق روابط (ديناميكية) مع النمو والتنمية والتجارة ومختلف الأطر المؤسسية والقانونية في الاقتصاد. فضلاً عن جلبه لرؤوس الأموال ويقوم الاستثمار المباشر بنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والمحاسبية والتسويقية الحديثة للاقتصاد وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحديثها مع تعزيز نمو الناتج وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية[9].

4- المستثمر:

هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح [10] .

ويعد الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد [11] .

ثانيا : سياسات الاستثمار في الاقتصاد العراقي ..

يمكن وضع أشكال واضحة عن سمات وملامح الاقتصاد العراقي وأفاقه المستقبلية والتي لا يمكن عزلها عن واقعه الحالي ، وهو موضوع واسع ومتشعب في ظروفه الداخلية وتأثره بالمتغيرات الإقليمية المحيطة به والمتغيرات الدولية بشكلها الاقتصادي والسياسي . وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز واقع الاقتصاد العراقي بالاتي :

---

(4) د.هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا ، منشورات بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2002 ، ص13 .

(5) المصدر ،نفسة ، الصفحة نفسها .

(6) عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص83.
للمزيد من التفاصيل حول استثمار الحافظة ، انظر كتاب (العولمة نقيض التنمية) تاليف ، ادريانو بينايون، ترجمة – جعفر علي حسين السوداني ود. عماد عبد اللطيف سالم ، منشوارت بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

(*) وهي مؤسسات اقتصادية كبيرة تمتلك عمالاً ووسائل انتاج في اكثر من بلد واحد ويدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس ادارة يكون مقره عادة في الوطن الام وتوصف بأنها عملاقة بسبب عالميتها وضخامتها وتقوم بالاستثمار في عدة دول . للمزيد حول ذلك ينظر عبد الرزاق محمد عربي ، الشركات المتعددة الجنسيات وتدويل الانتاج والاستثمار ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الاول السنة الاولى 2000 ، ص13.

(7) الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعلميات والادوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، فرع الموصل ، جامعة الموصل ، ص84- ص88.

(8) لبغدادي ، عادل ، التخوف من الاستثمار الاجنبي والخصخصة ، مجلة شناشيل ، العدد 5 ، السنة 2004 ، ص19.

(9) هشام ياسين شعلان .آليات التحول عن نظام التخطيط المركزي إلى نضام اقتصاد السوق. دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد 2004 ص226 .

(10) علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص6.

(11) سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت ص29.

1-الموارد الطبيعية والبشرية :

يمتلك العراق وفرة من الموارد والثروات الطبيعية والبشرية هذا فضلاً عن موقعه الجغرافي كما ويتميز بثروة نفطية ضخمة إذ تشير التقديرات الأكيدة إلى إن احتياطيه من النفط الخام يبلغ حوالي 115 مليار برميل ويمثل ما نسبته 10% من حجم الاحتياطي العالمي نهاية عام 2005 [12]، ولذلك فإنه يمثل المرتبة الثانية في احتياطي النفط العالمي بعد المملكة العربية السعودية [13].ولذالك فقد اتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الكبير على القطاع النفطي والاعتماد الشديد على عوائد تصدير النفط الخام كمصدر تمول سواء للتنمية الاقتصادية او الاجتماعية والجدول رقم (1) ادناه يبين لنا انتاج وتصدير النفط العراقي للمدة (2000– 2012).

حيث يتضح لنا من الجدول (1) ان القطاع النفطي قد حقق نجاحات في زيادة معدلات الانتاج النفطي فقد ازدادت من 1500 مليون برميل يوميا عام (2003) الى (2) مليون برميل عام (2009) ثم ارتفع الى (2870) مليون برميل عام (2012)

جدول (1)

انتاج وتصدير النفط الخام العراقي للمدة (2000 – 2012)

السنوات / المؤشر	2000	2003	2007	2008	2009	2010	2011	2012
كمية النفط المنتج (مليون برميل)	2810	1500	1600	2787	2000	2160	5375	2870
كمية النفط المصدر (مليون برميل)	2039	1000	1640	1855	18555	1980	2165	2600
قيمة النفط المصدر (مليون دولار)	-	-	40015	595390	41329	84000	88500	102000

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي . الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (2008، 2009) جدول (1/ 18)

كذلك هنالك تفاوت في تقدير الاحتياطيات المحتملة من النفط الخام إلا إن الرقم المقدر والمتفق عليه لدى الخبراء يزيد عن 200 مليار برميل ، مما يعني إن مدة نفاد النفط العراقي على افتراض معدل إنتاج يصل إلى (6) مليون برميل يوميا سوف تصل بين 139-208 سنة [14] . كما إن العراق أحتل المراتب المتقدمة بين الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن أخرى لا يسع المجال الإسهاب في شرحها وتفصيلها لكنها تستخدم في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنظفات . وبالإضافة لما سلف فإن العراق يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونما والتي تشكل(26.4%) من المساحة الإجمالية والمشتغل منها لا يتجاوز (23) مليون دونما إي بحدود (48%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة [15] وهي نسبة جيدة مقارنة بباقي البلدان في العالم مما يعني أن هناك طاقات تشكل حافزا قويا لدعم الاستثمار .

إما في مجال موارده البشرية ومن خلال الجدول (2) يمكن ملاحظة ان عدد سكان العراق كان قد بلغ 6.299 مليون نسمة في تعداد عام 1957 ثم ارتفع الى 32.438 مليون نسمة عام 2010 حسب تقديرات الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ان ذلك يشير الى ان السكان قد تضاعف الى اكثر من (5.1) مرة خلال الفترة 1957-2010 اي في (53) سنة اي ان العراق يعاني من معدلات نمو عالية في السكان اي تضاعف عدد السكان في فترات قصيرة وهي فترات لا تكفي لتنمية الموارد او حتى المحافظة على المستوى الاجتماعي .

(12) اسماء منسي ياسين ، منظمة الاقطار المصدرة للبترول في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .2007 ، ص 17 .

(13) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحق (11.6) ، 2001، ص319.

(14) مرزوق، عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16) ،بغداد2007 ص 34.

(15) عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83.

جدول (2)
حجم السكان ومعدلات النمو في العراق 1957 – 2010

السنة	حجم السكان (بآلاف)	معدل النمو السنوي %
1957	6299	-
1965	8097	3.1
1977	12000	3.3
1987	16335	3.1
1997	22046	3.0
2010	32438	3.0

المصدر : عبد الغفور الاطرقجي ، مهيب كامل فليح ، السكان في العراق لغاية 2035 دراسة تحليلية مجلة المخطط والتنمية العدد (25) 2012 ص 160.

والاقتصادي ان ارتفاع النسبة بين السكان يشكل اعباء اقتصادية واجتماعية وذلك لتغطية متطلباته الاستهلاكية كونها خارج حدود النشاط الاقتصادي ، ويبلغ عدد القادرين على العمل (7) مليون عراقي[16]، والجدول التالي يوضح عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة المذكورة (1957 – 2010) والذي يؤكد بان العراق يمتلك ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية تشكل حافزا قويا لدعم الاستثمار.

المبحث الثاني

المشاكل التي تواجه الاستثمار في العراق

1- مشكلة الفساد الاداري والمالي:

هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في بلد ما كلما اثر ذلك على الكفاءة الحدية لراس المال ، وبانخفاض الاخير نلاحظ ان المستثمر لا يتخذ قراره في الاستثمار لان معدل العائد سيكون منخفضا ومحفوفا بالمخاطر في ظل بيئة فساد وضعف نظام القضاء والامن لان اصوله ستكون غير مصانة [17] وقد تم نشر مؤشر مدركات الفساد العالمي في عام 1998 وكانت دول اسكندنافيا في مكان الصدارة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 85 دولة شملها المؤشر، أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت نيجيريا وتنزانيا وهندوراس والباراجوي والكاميرون[18] . وفي عام 2003 أظهر التقرير استمرار دول اسكندنافيا في مكان الصدارة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 133 دولة، أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت ميناامار، والباراجوي، هاييتي، نيجيريا، بنغلادش، وفي عام 2008 أظهر التقرير استمرار دول اسكندنافيا في مكان الصدارة فضلاً عن سنغافورة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 180 دولة شملها المؤشر لعام 2008، الذي تتراوح نتيجته بين 10(نظيف جداً) وصفر(فاسد جداً) أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت العراق، وميناامار، وهايتي وأخيرا الصومال ، 2003-2008 كما يتضح في الجدول رقم (3) أدناه [19]: ويمكن بيان ذلك في الشكل رقم (1) .

---

(16) مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مصدر سبق ذكره ، بغداد 2007 ص 34.
(17) جون. سوليفان . الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي مجلة الاصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، العدد (10) مايو 2004 ص38

18) Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency, International www.transparency.org, Berlin, Germany, September 1998.

19) See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003, Op. Cit., P.P.4-7.

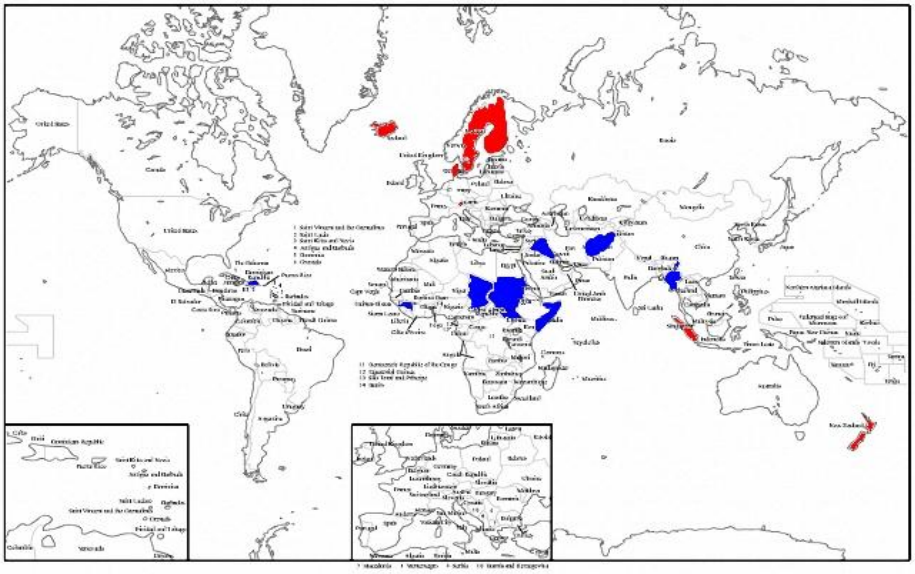

شكل (1)

خريطة توضيح مواقع الفساد في العالم

المصدر: ابراهيم حربي ابراهيم، التنمية المستدامة في العراق مشاكل وحلول مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعةالمؤتمر العلمي في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة المنعقد في 15/10/ 2014 ص 175 .

خريطة توضيح مواقع الفساد في العالم التالية حيث تم تظليل الدول الأكثر نزاهة باللون الأحمر، والدول الأكثر فساداً باللون الأزرق لذا يضعف الفساد الاستثمار حيث أن انتشار الرشوة المطلوبة من رجال الأعمال بواسطة المسئولين الحكوميين يقلل من حوافز الاستثمار، ويسمح بإرساء الأعمال على الأقل كفاءة [20] .

جدول (3)

توضيح نتائج مؤشر مدركات الفساد CPI 2003-2008

الدولة	2003	ت	2004	ت	2005	ت	2006	ت	2007	ت	2008	ت
عمان	6.3	26	6.1	29	6.3	28	5.4	39	4.7	53	5.5	41
البحرين	6.1	27	5.8	34	5.8	36	5.7	36	5.0	46	5.4	43
قطر	5.6	32	5.2	38	5.9	32	6.0	32	6.0	32	6.5	28
الكويت	5.3	35	4.6	44	4.7	45	4.8	46	4.3	60	4.3	65
الإمارات	5.2	37	6.1	29	6.2	30	6.2	31	5.7	34	5.9	35
تونس	4.9	39	5.0	39	4.9	43	4.6	51	4.2	61	4.4	62
الأردن	4.6	43	5.3	37	5.7	37	5.3	40	4.7	53	5.1	47
السعودية	4.5	46	3.4	71	3.4	70	3.3	70	3.4	79	3.5	80
سوريا	3.4	66	3.4	71	3.4	70	2.9	93	2.4	138	2.1	147
مصر	3.3	70	3.2	77	3.4	70	3.3	70	2.9	105	2.8	115
المغرب	3.3	70	3.2	77	3.2	78	3.2	79	3.5	72	3.5	80
لبنان	3.0	78	2.7	97	3.1	83	3.6	63	3.0	99	3.0	102
فلسطين	3.0	78	2.5	108	2.6	107	-	-	-	-	-	-
الجزائر	2.6	88	2.7	97	2.8	97	3.1	84	3.0	99	3.2	92
اليمن	2.6	88	2.4	112	2.7	103	2.6	111	2.5	131	2.3	141
السودان	2.3	106	2.2	122	2.1	144	2.0	156	1.8	172	1.6	173
العراق	2.2	113	2.1	129	2.2	137	1.9	160	1.5	178	1.3	178
ليبيا	2.1	118	2.5	108	2.5	117	2.7	105	2.5	131	2.6	126
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	2.9	105	3.0	102
الصومال	-	-	-	-	2.1	144	-	-	1.4	179	1.0	180
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.5	134
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	3.1	84	2.6	123	2.8	115
عدد الدول		133		146		159		163		180		180

المصدر: احمد حلمي جمعة . مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن أنموذجا. بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول :التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد عمان – الأردن في المدة من 26-2008/10/28 ص14 .

(20) تقرير عن التنمية في العالم 1997م - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام ، ص -110-113.

فالفساد يعطل من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ويهدر الكثير من الفرص للاستفادة من عملية التحرير ويقوض من القدرة التنافسية، كما يعمل الفساد على انحراف النتائج عن الهدف المنشود من عملية اعادة هيكلة القطاع العام والمتمثلة في رفع معدلات الانتاج وتحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج وازالة كافة التشوهات وتعريض المشروعات إلى بيئة تنافسية [21].

2- مشكلة الاستقرار السياسي

عدم الاستقرار السياسي في البلد أشاع الخوف في نفوس المستثمرين وجعلهم في حالة ترقب لزوال هذه الاضطرابات [22]،ان عدم الاستقرار السياسي هو من المشكلات الخطرة التي تواجهها دول العالم الثالث لما تمتلك من تأثيرات سلبية في مجالات حياتها المختلفة و يأخذ أنماطا متعددة ومختلفة قد نجد بعضها في بلد ما أو قد نجدها مجتمعة في حالة واحدة فمن الانقلابات العسكرية والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية إلى الحروب الأهلية وحركات التمرد والانفصال والصراعات الحزبية والدينية والطائفية العنيفة وكل أشكال العنف السياسي سواء كانت فردية أم جماعية [23] .

3- المشكلة الامنية

أثرت الحالة الأمنية في الاستثمار بشكل كبير جداً، حتى ان بعضهم قسم مناطق البلد الى مناطق ساخنة ومناطق آمنه ، وكان للتدهور الأمني أثره في القطاعات الاقتصادية كافة، الا ان القطاع الأكثر تأثراً هو قطاع الكهرباء الذي يعد عصب الحياة وقد توقفت معه اغلب المشاريع ، ومن ثم صار التدهور الأمني قيداً يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من محاولات الحكومة خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار من خلال إصدارات التشريعات اللازمة لهذه البيئة. وقد تباينت الآراء حول العلاقة بين الأمن والبطالة اذ يرى بعضهم ان البطالة هي المسببة للتدهور الأمني في حين يرى آخرون خلاف ذلك ،إذ تفرز الحالة الأمنية المتدهورة معدلات مرتفعة من البطالة، كما هي الحال في المناطق الساخنة (نينوى ، الانبار، ديالى) وهذا الرأي يمكن رده لان هناك محافظات آمنة لكن معدلات البطالة فيها مرتفعة كما في ذي قار والمثنى ،وهناك رأي ثالث وهو الأرجح ،إذ يرى ان العلاقة بينهما علاقة تبادلية ذلك ان انعدام الأمن يؤدي الى توقف عمليات إعادة الأعمار وهو ما يؤدي الى انعدام الوظائف، ومن ثم انعدام الأمن[24] ووضع الاستثمار في حلقة مفرغة ومحكمة، ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال موتورز) وشركة (سمنز أي جي) وشركة (بروكتر وغامبل) وغيرها، أما الى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها[25] .

4- التعقيدات الإدارية:

إن عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك، وضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار يؤدي إلى وجود البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر، وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات، واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر إلى دفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله [26] .

5-مشكلة البنى الارتكازية :

إن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توافر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلاً عن البُنى التحتية)، وفي علاقة طردية نقول إن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة، وإن شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن تنفيذه، ولن يتمكن البلد من استيعاب المشروع [27].

6- ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية:

بسبب الظروف المختلفة التي يمر بها العراق كانت ولازالت هناك ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك لشعور أصحابها بان البنوك الأجنبية أكثر أمانا من البنوك الوطنية ، مما تؤدي إلى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع [28]. وتؤثر ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية على مناخ الاستثمار الدولي والمحلي عند عدم مراعاة اعتبارات الربحية فتكون المنافسة غير متكافئة بين المستثمر المحلي والاجنبي وهذا ما يؤثر على حركة رؤوس الاموال واسعار

---

(21) برنامج الامم المتحدة الانمائي : "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم " ، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، نيويورك ، تشرين الثاني، 1998 ، ص14 .

(22) محمد (عبد العاطي)،" الاستثمارات العربية في الخارج"، على الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 2005/08/09.

(23) عزيز ، رياض ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1979 ، ط 2 ، ص 291

(24) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات " الشرق الاوسط ، اعادة اعمال العراق" التقرير ، عمان ، ص 16 .

(25) البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد ، ع 826 في 6/آيار/ 2006 ، ص3 .

(26) يونس (شرين)،" الاستثمار الأجنبي المباشر كارثة اقتصادية أم تنمية وطنية"، على الموقع www.Islamtoday.net بتاريخ 11 /11/ 2006.

(27) محمد عبد الكريم منهل العقيدي آفاق الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق جريدة الزمان العدد 2223 في 26/9/ 2005 ص3

(28) زياد عربية "غسيل الاموال آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً "موقع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سوريا، 2006 ، ص9.

الصرف ومعدلات الفائدة، مما يترتب على ذلك اثار سلبية على مصداقية السياسات الاقتصادية واستقرار اسواق المال دوليا [29] ولا يخفى على الجميع دور رؤوس الأموال العراقية في الانتعاش الذي يشهده الأردن على سبيل المثال.

7- مشكلة المحددات التكنولوجية:

أحدثت العزلة التي عانى منها القطر خلال فترة الحصار فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم . فبدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية.إن عدم توافر الموارد الحكومية وضعف القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في تدهور مراكز البحث العلمي في العراق[30] . لقد أدت سوء الإدارة الاقتصادية إلى تدهور اقتصادي كبير في العراق ، فقد تآكلت البنية التحتية وانخفض الاستثمار إلى اقل من نسبة اندثار رأس المال المتراكم ، كما انخفض معدل الدخل الفردي من 3500 دولار في عام 1980 إلى اقل من 800 دولار في عام 2005[31] إن تشجيع الاستثمار الأجنبي، والانفتاح التجاري والثقافي على العالم تعتبر من اهم العوامل الكفيلة باختصار الزمن وتقليص الفجوة التكنولوجية .

8- الاختلالات الهيكلية للاقتصاد

مواصلة تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات من بينها. تواصل ضعف بل تدهور قطاعات الإنتاج المادي وخصوصا قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتدني نسبة نموهما، حيث لا تشكل حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 سوى % 2.8 في حين بلغت حصة الزراعة % 5.2 فقط في العام ذاته . [32] المفارقة هنا تتجلى في أنه في العام 2000 كانت حصة قطاع الصناعة التحويلية قد بلغت % 4.1 في حين بلغت حصة القطاع الزراعي % 10.8 من العام ذاته [33] وعلى أساس هذا الواقع المختل حظي قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي إذ يشكل حوالي أكثر من 20 ٪ من مكونات ذلك الناتج .وباستبعاد قطاع النفط من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة تزيد على 60 ٪ ما يعني أن الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج في الوقت نفسه

9- معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي :

إن التضخم يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار ويسبب تراجع في متوسط دخل الفرد [34]. ، ومن ذلك يمكن القول بان معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد من احد الكوابح التي تحول دخول الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي والسبب في ذلك انه في أجواء التضخم تنحسر قدرة الشركات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وخاصة في المشاريع طويلة الآجل. وانعكاس ذلك على القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، وعلى أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج [35] . لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ 2003 تعطل في كثير من المصالح الاقتصادية، وزيادة مضطردة في زيادة الاسعار، مما أسفر تضخم الاسعار الى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلفة الانتاج على السواء .

بلغ معدل التضخم في العراق خلال المدة المتوسط للفترة 2003- 2010 , % 23 وبلغ اعلى معدل له في عام 2006بنسبة (% 53.1) كما هو موضح في الجدول رقم (4) ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى رفع اسعار المشتقات النفطية ،الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام 2006 لتصل الى 2.5% في عام 2010 وكان هذا سبب توافر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية اضافه الى عدم وجود رسوم كمركيه تؤثر على السلع المستوردة . ان التضخم يأتي بصوره اساسيه من ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين اهميه استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي، ويشير الى ذلك الجدول رقم (4) اذ انخفض معدل التضخم السنوي في اسعار المواد الغذائية من 29.9% عام 2006 الى 2.8 % عام 2010 كما انخفض معدل التضخم في اسعار الدور السكنية المستأجرة من 69.7 % عام 2004 الى 6.8 % عام 2010 .

---

(29) د. فلاح حسن ثويني، باسم عبد الهادي ،ظاهرة غسيل الاموال وأثارها على الصعيد الدولي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريه، العدد2002 ، ص48.

(30) البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع 826 في 6/ آيار/2006 ، ص 3.

(31) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٥ ، بغداد ، مايس ٢٠٠٥ ص44

(32) محتسبة من طرف الباحث استنادا إلى المعطيات الواردة في: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، الملاحق الإحصائية (ملحق 2/3) ص 307 ؛ وكذلك الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.

(33) جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية 2010 ، ص 14 ، جدول رقم (2)

(34) عبد الوهاب حميد،"رشيد الاقتصاد العراقي إلى اين"، عن الموقع الالكتروني2004:19:2 www.vlurminsania.com

(35) السيسي (صلاح الدين حسن)، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003. ص45.

جدول (4)
معدل التضخم في العراق خلال الفترة 2003- 2010

السنوات	الرقم القياسي العام	معدل التضخم	الرقم القياسي للمواد الغذائية	معدل التضخم	الرقم القياسي للإيجار	معدل التضخم
	100 = 1993	%	100 = 1993	%	100 = 1993	%
2000	3742.5	5	3039.6	-3.1	5324.6	49.3
2001	4355.3	16.4	3288.6	8.2	8792.7	65.4
2002	5196.6	19.3	3587.5	9.1	14280.4	62.4
2003	6943.5	33.6	4178.8	16.5	20233.5	41.7
2004	8815.6	27	4544.2	8.7	34336.2	69.7
2005	12073.8	37	5558.1	22.3	48911.6	42.4
2006	18500.8	53.2	7217.5	29.9	66075.4	35.4
2007	24205.5	30.8	8220.4	13.9	81898.4	23.9
2008	24851.3	2.7	9120.0	10.9	93993.2	14.8
2009	24155.1	(-2.8)	9817.6	7.6	101390.5	7.9
2010	24748.5	2.5	10088.1	2.8	108236.8	6.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / الارقام القياسية لاسعار المستهلك لسنة 2010 ، تموز 2011 . ص6

المبحث الثالث

جذب الاستثمارات في العراق :

1- توفير الأمن والاستقرار

يعد الأمن هو التحدي الأول للاستثمار[36] وبهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ الملائم له لتنفيذ أكبر عدد من المشاريع الإنتاجية التي يمكن لها أن تشغل أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الخاص المحلي وتوجهها لإقامة الصناعات والمشاريع كثيفة العمل، لكي يمكن استيعاب أكبر عدد من العاطلين.

2- السعي لتأمين الاستثمارات الاجنبية

الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم [37].وعقد المؤتمرات والندوات والمعارض وتنفيذ العديد من الزيارات الى الخارج واستقبال الوفود الاجنبية بهدف الترويج لفرص الاستثمار داخل القطر[38] ان تلك الاجراءات تساعد و تخلق مناخاً استثمارياً جيداً والذي يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3- مكافحة الفساد :

إصدار قوانين صارمة لمحاربة الفساد الإداري من قبل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية، وتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمساءلة في قضايا الفساد المرفوعة من خلال كشف مثل هذه الحالات والتحقيق فيها واحالة مرتكبيها إلى القضاء انطلاقا من مبدأ سيادة القانون[39] ، فضلاً عن الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيأت الرقابة والتفتيش والنزاهة.

4- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية:

يقدّم النظام التعليمي دوراً مهماً في تأمين النمو الاقتصادي اذ يؤمن الموارد البشرية بالكم والنوع المطلوب ،الا ان التشوهات التي حصلت في تخصيص الموارد أثرت في اتجاه النظام التعليمي [40]، ولذا يجب ان توثق العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة بصفتها في إعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق[41].

5- شفافية البرنامج الاقتصادي للحكومة :

دعم جهود شفافية البرنامج الاقتصادي للحكومة ودعم الاستقرار الاقتصادي مع تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، ووضوح السياسة النقدية واستقرارها (سعر صرف العملة ،الديون الخارجية ،وموضوع

---

(36) نعمان عباس ندا الحياني سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أشاره خاصة للعراق مجلة الدنانير العدد الثالث 2013 ص52

(37) ناصر عبيد الناصر" سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي" مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، 2005 ،ص220-221 .

(38) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ، الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2001، ص 187.

(39) سلطة الائتلاف المؤقت : " الامر (57.55) في تفويض السلطة فيما يتعلق بالمفوضية العراقية للنزاهة العامة والمفتشون العموميون"، شباط ، 2004 ، www.CPA-Iraq.org .

(40) بلقاسم العباس "حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية العدد الثامن والتسعون سبتمبر/كانون الاول،2010،ص13.

(41) كامل علاوي كاظم البطالة في العراق الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة أيلول 2011 ص14

التعويضات) . ومن هنا لابد أن يكون هناك تناغم بين السياسيتين النقدية والمالية دون تقاطع في الأهداف من أجل وضع سياسة مستقبلية مشتركة تضع حداً للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بكافة قطاعاته [42] .

6- دعم مؤسسات البحث والتطوير :

قيام الدولة بدعم مؤسسات البحث والتطوير لما لها من تأثير ايجابي على تطور وتنافسية الاقتصاد القومي ولعدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، اذ تعتبر اليابان من اكبر الدول التي تستثمر في البحث والتطوير إذ أن المخصصات المالية للبحث والتطوير في المؤسسات و الشركات تفوق رأس المال الاستثماري، و بالتالي فإن هذه المؤسسات والشركات اليابانية قد تحولت من أماكن إنتاج إلى أماكن لصناعة الفكر[43] .

أ- الاستنتاجات

1- نستنتج من ان البيئة العراقية ساعدت على طرد الاستثمار من البلد ، بسبب انعدام البنى التحتية والذي ادى بالنتيجة الى ارتفاع تكاليف الانتاج وتخفيض كميات الانتاج والنتيجة هي زيادة المخاطر من جهة وانخفاض العائد على الاستثمار من جهة اخرى مما يعني ضعف التوجه نحو العراق للاستثمار.

2- يعتبر الاستثمار من الوسائل المهمة لعمليات الإصلاح الاقتصادي والتي يراد منها معالجة الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاديات البلدان المختلفة .

3 - يساعد الاستثمار الأجنبي كخطوة أولى على بناء مشاريع استراتيجية تنموية طويلة الأمد تهدف الى تعظيم التشابكات الصناعية بين عناصر الإنتاج ومخرجاتها ، ومن ثم إمكانية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وبالتالي ستكون التنمية الاقتصادية في العراق تنمية ذات قاعدة تهدف إلى تنويع الإيرادات لمواجهة حالات تزايد الاستهلاك والاستيراد نتيجة للاعتماد على التجارة الخارجية حيث واقع حال الاقتصاد العراقي الجديد.

ب- التوصيات :-

1- زيادة حجم الاستثمارات بما يتناسب مع تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي على وفق امكاناتها المادية والبشرية .

2- لابد من تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق برامج الاستثمار في الاقتصاد العراقي وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أثرت بصورة سلبية على واقعه الاقتصادي .

3- تقليص هامش التضخم وإيقافه عن حد معين' لذلك يجب خفض الإنفاق الحكومي وإتباع سياسة نقدية انكماشية للحد من معدلات التضخم المرتفعة .

4- تشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة في الخارج مع تصميم أطار عمل لاستثمار النجاحات التي حققها المهاجرون بما يدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي والتنمية في العراق.

5- الحرص على أن تصاحب عمليات الاستثمار ، الشفافية والوضوح في كل مراحلها حيث تعتبر الشفافية من أهم عناصر نجاح عملية الاستثمار لأنها تعطيها مصداقية اكبر .

6- معالجة مشكلة البطالة من خلال إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي توظف العمالة العراقية .

المصادر

(1) الجمعية المصرية للأوراق المالية، دليل المستثمر لتمويل الشركات، مصر، 2003، ص 23

(2) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، 1997، ص 30

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء 2-1 ، دار الدعوة ، أستانبول ، تركيا ، 1989 ، ص100.

(4) د. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا ، منشورات بيت الحكمة ، الطبعة الاولى ، بغداد ، 2002 ، ص13 .

(5) المصدر نفسة ، الصفحة نفسها .

(6) عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002، ص83.

للمزيد من التفاصيل حول استثمار الحافظة ، انظر كتاب (العولمة نقيض التنمية) تاليف ، ادريانو بينايون، ترجمة – جعفر علي حسين السوداني ود. عماد عبد اللطيف سالم ، منشوارت بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

(*) وهي مؤسسات اقتصادية كبيرة تمتلك عملاً ووسائل انتاج في اكثر من بلد واحد ويدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس ادارة يكون مقره عادة في الوطن الام وتوصف بأنها عملاقة بسبب عالميتها وضخامتها وتقوم بالاستثمار في عدة دول . للمزيد حول ذلك ينظر عبد الرزاق محمد عربي ، الشركات المتعددة الجنسيات وتدويل الانتاج والاستثمار ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الاول السنة الاولى 2000 ، ص13.

(7) الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعلميات والادوات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، فرع الموصل ، جامعة الموصل ، ص84- ص88.

(8) البغدادي ، عادل ، التخوف من الاستثمار الاجنبي والخصخصة ، مجلة شناشيل ، العدد 5 ، السنة 2004 ، ص19.

(9) هشام ياسين شعلان .آليات التحول عن نظام التخطيط المركزي إلى نضام اقتصاد السوق. دار الشؤون الثقافية العامة .بغداد 2004 ص226

(42) للمزيد راجع:البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،2006،موقع شبكة الانترنت:.http://www.cbiraq.org

(43) The Evaluation of Scientific Research, Wiley, Chichester (Ciba Foundation Conference) 1989 p 201-214.

(10) علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص6.
(11) سلوى سليمان- دراسات في الاقتصاد التطبيقي- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الكويت ص29.
(12) اسماء منسي ياسين ، منظمة الاقطار المصدرة للبترول في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .2007، ص 17 .
(13) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحق (11.6) ، 2001، ص319.
(14) مرزوق، عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16) ،بغداد2007 ص 34.
(15) عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83.
(16) - مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مصدر سبق ذكره ، بغداد 2007 ص 34.
(17) جون. سوليفان . الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي مجلة الاصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، العدد (10) مايو 2004 ص38
(18)Transparency International,Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency, International www.transparency.org, Berlin, Germany, September 1998.
(19) See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003, Op. Cit., P.P.4-7.
(20) تقرير عن التنمية في العالم 1997م - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام ، ص -110-113.
(21) برنامج الامم المتحدة الانمائي : "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم " ، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، نيويورك ، تشرين الثاني، 1998 ، ص14 .
(22) محمد (عبد العاطي)،" الاستثمارات العربية في الخارج"، على الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 2005/08/09.
(23) عزيز ، رياض ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1979 ، ط 2 ، ص 291
(24) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات "الشرق الاوسط، اعادة اعمار العراق" التقرير، عمان ص 16
(25) البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع 826 في 6/ آيار/2006 ، ص 3.
(26) يونس (شرين)،" الاستثمار الأجنبي المباشر كارثة اقتصادية أم تنمية وطنية"، على الموقع www.Islamtoday.net بتاريخ 11 /11/ 2006.
(27) محمد عبد الكريم منهل العقيدي آفاق الاستثمار الأجنبي في جمهورية العراق جريدة الزمان العدد 2223 في 9/26/ 2005 ص3 .
(28) زياد عربية "غسيل الاموال آثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دولياً وعربياً "موقع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سوريا، 2006 ، ص9
(29) د. فلاح حسن ثويني، باسم عبد الهادي ،ظاهرة غسيل الاموال وأثارها على الصعيد الدولي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريه، العدد2002 ، ص48.
(30) البياتي ، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، بغداد، ع 826 في 6/ آيار/2006 ، ص 3.
(31) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٥ ، بغداد ، مايس 2005 ص44
(32) محتسبة من طرف الباحث استنادا إلى المعطيات الواردة في: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الملاحق الإحصائية (ملحق 2/3) ص 307 ؛ وكذلك الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط.
(33) جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وثيقة سياسة التشغيل الوطنية 2010 ، ، جدول رقم (2)
(34) عبد الوهاب حميد، " رشيد الاقتصاد العراقي إلى اين "، عن الموقع الالكتروني 2004:19:2 www.vlurminsania.com
(35) السيسي (صلاح الدين حسن)، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003..
(36) د. عبد الرحمن نجم عبد المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد
(37) ناصر عبيد الناصر" سياسات الاصلاح واصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي" مؤتمر الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآدب والعلوم الاجتماعية ، دمشق ، 2005 ،
(38) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ، الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2001،
(39) سلطة الائتلاف المؤقت : " الامر (57.55) في تفويض السلطة فيما يتعلق بالمفوضية العراقية للنزاهة العامة والمفتشون العموميون"، شباط ، 2004 ، www.CPA-Iraq.org .
(40) بلقاسم العباس "حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية العدد الثامن والتسعون سبتمبر/كانون الاول،2010.
(41) كامل علاوي كاظم البطالة في العراق الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة أيلول 2011 .
(42) للمزيد راجع : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2006، ، موقع شبكة الانترنت: http://www.cbiraq.org .
(43) The Evaluation of Scientific Research, Wiley, Chichester (Ciba Foundation Conference) 1989.

.....
.....
.....